معيار الدولي للمراجعة (315): تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤولية المراجع عن ## تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية. يتم تحقيق ذلك من خلال فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية. **هدف المعيار:** ـ تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري، سواء بسبب الغش أو الخطأ، على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الإقرارات. ـ توفير أساس لتصميم وتنفيذ استجابات لمخاطر التحريف الجوهري المقيمة. **متطلبات المعيار:** 1. **إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها:** يجب على المراجع تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر لتوفير أساس لتحديد وتقييم المخاطر على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى الإقرارات. تتضمن هذه الإجراءات: ـ **الاستفسارات:** من الإدارة أو الأفراد المعنيين في وظيفة المراجعة الداخلية، والأفراد من خارج المنشأة الذين يملكون معلومات مفيدة. ـ **الإجراءات التحليلية:** تستخدم معلومات مالية وغير مالية مثل العلاقة بين المبيعات والمساحة المخصصة للبيع بالقدم المربع وحجم السلع المباعة. ـ **الملاحظة والتقصي:** توفر معلومات حول المنشأة وبيئتها، مثل عمليات المنشأة، والمستندات والسجلات، وتقارير الإدارة. 2. **الفهم المطلوب للمنشأة وبيئتها:** بما في ذلك الرقابة الداخلية للمنشأة. 3. **تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري:** من خلال فهم المنشأة وبيئتها، يقوم المراجع بتحديد وتقييم المخاطر. **ملاحظات:** ـ تستخدم الإجراءات التحليلية بيانات مجمعة على مستوى عال كإجراءات تقييم المخاطر. ـ توفر نتائج الإجراءات التحليلية مؤشر مبدئي عام حول احتمالية وجود تحريف جوهري، ولذلك يتم الاستعانة بمعلومات إضافية. ـ يوفر فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية، أساسًا قويًا لتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري.

Summarized by © lakhasly.com